الملتقى الدولي حول:
مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي
جامعة قالمة يومي 03 و04 ديسمبر 2012

تحقيق التنمية الجهوية المستدامة من خلال نظرية الاقتصاد المبني على الفقه الاسلامي – الزكاة نموذجا

د. بشير مصيطفى كاتب الدولة لدى الوزير الأول مكلف بالاستشراف والاحصاء

مقدمة:

يهتم البحث بإبراز العناصر الأولية لبناء نموذج قياسي يعكس رؤية الاسلام في إقامة نظام اقتصادي متوازن ومحقق للتنمية المحلية . إن أي نظام اقتصادي يعبر عن العناصر المذهبية لنظرية توازن الأسواق ، وفي حين تطرح العناصر المذهبية التقليدية فكرة الحرية كآلية لتحقيق التوازن من خلال التشغيل الكامل والضبط الآلي للأسواق أي العوامل الداخلية تتجه العناصر النظرية للفكرة الكينزية الى تدخل عنصر خارجي يتمثل في الانفاق الحكومي لحفز الطلب على الاستثمار والاستهلاك والنقود . وبينما تعرف لنا عناصر النظرية الماركسية تراكم رأس المال كأداة لتحقيق فائض القيمة ومن ثمة البرجوازية الصغيرة وتقترح إعادة توزيع الدخل على أساس الملكية العامة ، تتميز العناصر المذهبية في الاقتصاد المبني على الفقه الاسلامي بالجمع بين نظرية الطلب على الاستثمار لأجل الربح الرأسمالي وإعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة والأجر الحقيقي بالشكل الذي يضمن تكافؤ الفرص وادارة الفقر كظاهرة اجتماعية واقتصادية .

الإشكالية:

يهتم البحث بإبراز العناصر الأولية لبناء نموذج قياسي يعكس رؤية الاسلام في إقامة نظام اقتصادي متوازن ومحقق للتنمية المحلية التي تمس جميع السكان من خلال التطبيقات . إن أي نظام اقتصادي يعبر عن العناصر المذهبية لنظرية توازن الأسواق ، وفي حين تطرح العناصر المذهبية التقليدية فكرة الحرية كآلية لتحقيق التوازن من خلال التشغيل الكامل والضبط الآلي للأسواق أي العوامل الداخلية تتجه العناصر النظرية للفكرة الكينزية الى تدخل عنصر خارجي يتمثل في الانفاق الحكومي لحفز الطلب على الاستثمار والاستهلاك والنقود . وبينما تعرف لنا عناصر النظرية الماركسية تراكم رأس المال كأداة لتحقيق فائض القيمة ومن ثمة البرجوازية الصغيرة وتقترح إعادة توزيع الدخل على أساس الملكية العامة ، تتميز العناصر المذهبية في الاقتصاد المبني على الفقه الاسلامي بالجمع بين نظرية الطلب على الاستثمار لأجل الربح الرأسمالي

وإعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة والأجر الحقيقي . لقد أثبتت النظرية الاقتصادية المبنية على الفكرين التقليدي والماركسي معا فشلها في تحقيق توازن الأسواق مما مهد الطريق لنظرية جديدة هي في طور التشكل بمساهمة من كل من "روبرت سولو" و"مينث هلال" و"جون تايلو" هي نظرية "اللاتوازن" ولكنها نظرية لم تكتمل أدواتها كي تخضع للاختبار ولو أن فكرتها الأصيلة تتمثل في مبدأ "القرار الثنائي" بين العائلة والمنتج . ويتضمن البحث في قسمه الثاني نموذجا عن التعاون التكافلي الاقتصادي – المالي بين قسم من العائلات في المجتمع المسلم – أبواب الزكاة الثمانية – وقسم آخر من العائلات – المكلفون بالزكاة – والمؤسسات الانتاجية .

سنعرض في هذا البحث الى :

المبادئ الأساسية للنموذج الاقتصادي في الاسلام

الأدوات التي يستخدمها النموذج الاقتصادي الاسلامي لتحقيق توازن الأسواق

الشكل المختصر لعلاقة الانتاج المبنية على النموذج الاقتصادي الاسلامي

أولا– المبادئ

يقوم النموذج الاقتصادي المبني على الاسلام على فرضية "علاقات التوازن العام" كما هو في النموذج التقليدي ، ولكن محتوى العلاقات يختلف . ففي حين تركز المدرسة التقليدية على علاقات الانتاج والطلب الاستهلاكي الكلي والطلب على النقود كعلاقات مرتبطة بهدف تعظيم الربح وتعظيم المنفعة . تستجيب المدرسة الاسلامية لأهداف : تحقيق الربح ، تعظيم المصلحة وتحقيق التنمية الاجتماعية أي التوزيع العادل للثروة . إضافة الى أن المدرسة الأولى ليست لها مرجعية مذهبية خارج فكرة الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة ، تتميز المدرسة الثانية بمرجعية واضحة هي "الفقه الاسلامي" الغني بالمبادئ المالية الاقتصادية.

هذه المبادئ هي :

التوحيد العقدي والأخوة الاجتماعية:

ويكون النموذج المبني على الفقه الاسلامي قائما على فرضية توحيد الله التي بدورها تنشئ لنا فرضية العلاقات الاجتماعية المبنية على الأخوة بحيث تستجيب علاقات التوازن العام مباشرة لتلك الفرضية بالشكل الذي يبني علاقات توزيع خاصة بالنموذج . وينتج عن ذلك أن التوزيع الكلي لخيرات الاقتصاد دالة خطية لمبدأ التوحيد العقدي ويبقى على الباحثين جهد اختصار هذه العلاقة بشكل قياسي أي تقدير العلاقة باستخدام أدوات التقدير الكمي تحسبا لاستغلالها في بناء سياسات التوزيع .

العمل :

يشكل العمل العنصر الرئيس في علاقة الانتاج ، وأن رأس المال عبارة عن مخزون العمل حيث تعتبر المدرسة الاسلامية الجهد مصدر القيمة ومصدر الربح ، وأن التكافؤ بين كمية العمل والقيمة يكون كاملا بحيث حرم الاسلام الربح الناتج عن الربا أي عن الفائدة البنكية وحرم أيضا الربح الاحتكاري أو الربح الناتج عن الغبن والغش والتطفيف لأنها تعكس لنا علاقة غير متكافئة بين كمية العمل والقيمة . وعلى هذا الأساس فرضت الزكاة نسبة جباية ضعيفة على عنصر العمل ونسبة جباية عالية على ثروة "الركاز" ونسبة جباية متوسطة على الانتاج الفلاحي حيث يشترك العمل مع الطبيعة في انتاج القيمة .. ويمكننا بناء نموذج قياسي جديد يظهر فيه متغير العمل كمتغير مفسر قوي بدرجة أكبر مما تشرحه لنا النظرية التقليدية . وتسمح لنا نظرية المرونات باستخدام متغير العمل في التوازن الكلي بشكل أكثر فعالية

دور الدولة :

تعتبر المدرسة الاسلامية الدولة متغيرا داخليا في النموذج من خلال تدفقات إعادة التوزيع الدخل أي إعادة تشكيل الدخل الفردي بحيث يصبح متغير الدخل أكثر فعالية في تفسير علاقة الطلب الاستهلاكي الكلي من أنواع الدخل التي

طورتها بالتحليل الكلي المدرسة التقليدية : الدخل المتاح – الدخل النسبي – دخل دورة الحياة – الدخل الدائم . وتمتلك المدرسة الاسلامية أدوات ناضجة لتدخل الدولة في مجال إعادة تشكيل الدخل الفردي مثل الزكوات والصدقات والأوقاف ومن ثمة التحكم بشكل واضح في إدارة الملكية الخاصة . وتتدخل الدولة في المدرسة الاسلامية في إعادة التوزيع من خلال مشروعاتها الخاصة وخططها في تطهير الأسواق من المظاهر المضادة للمبدئين السابقين .ويعكس لنا النموذج الاقتصادي الاسلامي علاقة جديدة بين متغير الدولة والطلب الكلي بما في ذلك الطلب على النقود من خلال مبادئ السياستين النقدية والمالية أي خلق النقود والجباية .

ثانيا – الأدوات

تقترح المدرسة الاسلامية بناء على أبواب الفقه الاسلامي لتحقيق التوازن في الاقتصاد وبناء نموذج اقتصاد كلي فعال الأدوات التالية:

المشاركة عن طريق عقود موضحة في باب المعاملات الاسلامية:

واختصارها : المشاركات – المعاوضات – الصدقات . تعرف لنا "المشاركة" نظاما جديدا هو "المشاركة في الربح والخسارة" أي قاعدة "الغنم بالغرم" بين عناصر : رأس المال ، العمل ، المعرفة . وتفسر المشاركة علاقة محددة في توزيع العوائد بين الشركاء على قاعدة "الأسهم" ، وللمشاركة صيغ متنوعة وكثيرة منها : المضاربة – المشاركة الرأسمالية – المزارعة – المساقاة – الإجارة بأنواعها – الاستصناع – بيع السلم – الوضيعة . وتسمح المشاركة بتخصيص أفضل للموارد لأنها تجسد العلاقة الخطية بين الربح والعمل وتتيح فرصة تحويل جزء من الاستهلاك الى استثمار انتاجي وبالتالي الى دائرة العرض بدل الطلب الاستهلاكي مما يعيد صياغة متغير السعر نحو الحد الأدنى .

التوسط والاعتدال :

وذلك في تحقيق المنفعة الاستهلاكية وتحقيق الربح الرأسمالي أي في نظرية الطلب. وهذه الأداة مهمة في تخصيص الموارد بين الطلب الاستهلاكي والطلب على الاستثمار من خلال علاقة الاستثمار بالادخار ، وتوفر المشاركة فرصة تحقيق تراكم رأسمالي للادخار الصغير كما يوفر تنوع عقود المشاركة فرصة توازن الاستثمار بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بناء على العائد الحقيقي وليس على العائد الاسمي كما هو في الاقتصاد المبني على سعر الفائدة .

تحريم الربا:

أي سعر الفائدة عند الاقتراض في المعاوضات المالية وهي أداة فنية في توازن الاسلامية سعر الفائدة متغيرا خارجيا لا يعكس تكلفة حقيقية لرأس المال ولا للعمل المنتج وبالتالي لا يصلح لتعريف علاقة الطلب على النقود على العكس من

معدل الربح. ويكون من مباحث نظرية الطلب على النقود تطويرمتغير "سعر الربح" كمفسر بديل عن "سعر الفائدة " ومن ثمة اختباره احصائيا في تفسير قوة النموذج .

الزكاة والأوقاف والصدقات والتبرعات :

وهي كذلك أداة فنية في تعريف الدخل وإعادة تشكيل رأس المال لصالح الطلب على الاستثمار والطلب الاستهلاكي .ويمكن للدولة التعبير عن هذه الأداة بمؤسسات وصناديق تجسد العلاقة الهيكلية بينها وبين نموذج الاقتصاد الكلي . وللزكاة دور اقتصادي مهم في التقليل من الاكتناز وفي تفعيل الادخار ، ونسبها على الثروة تشجع العمل بدل الريع وتخدم الانتاج بدل المضاربة في الأوراق المالية . ويمكننا إدماج الزكاة في أدوات السياسة المالية للدولة واستخدامها كمتغير ضابط في علاقة الطلب على النقود من خلال الأبواب التي بينها الفقه الاسلامي لمستحقيها . وتعني الزكاة السيولة والأسهم ومختلف الأصول وتدفع الى تطوير المحاسبة وإعادة النظر في قياس الاهتلاك والقيم المحاسبي للأصول في الزمن دون اللجوء الى مقياس القيمة الحالية المبنية على معامل الخصم.

الدولة كأداة منظمة وضابطة للاقتصاد :

من خلال الطلب في حالة فائض السوق الآني أو العرض في حالة العجز إضافة الى إدارة الاقتصاد المفتوح من خلال التجارة الخارجية وسعر الصرف . وتنظم الدولة جباية الزكاة في اتجاهين :

اتجاه التوظيف عن طريق أثر المضاعف في حجم الاستثمار الحقيقي.

اتجاه تطوير هيكلة البطالة التي هي ظاهرة اقتصادية بإدماجها في سلة أبواب الزكاة .

ثالثا– النموذج النظري لدالة الانتاج المبنية على الفقه الاسلامي– الصيغة الهيكلية

الفرضيات :

النمو دالة مباشرة للانتاج الحلال أي للقيمة المضافة في سلة الطيبات.

علاقة الانتاج مبنية على : العمل ، رأس المال ، مبدأ المشاركة.

التوزيع مبني على العائد الحقيقي لتكلفة الإنتاج وليس على العائد الاسمي .عائد المشاركة ، عائد العمل ، عائد رأس المال، عائد المخاطرة

العدل في التوزيع والمشاركة في الأرباح والخسائر مما يساعد على توزيع أمثل للمخاطر.

العناصر :

عوامل الانتاج المادية كما هي في المدرسة التقليدية: العمل ، رأس المال ، الأصول المادية.

عوامل الانتاج غير المادية : المد الغيبي – المعرفة – الأخلاق والدين

عوامل الانتاج الطبيعية : الأرض ، إرث من لا إرث له ، الأراضي الموات ، الملكية العامة و اهتلاك الأرض .

الأعوان الاقتصاديون :

العائلة : استهلاك ، ادخار.

المؤسسة : إنتاج ، خدمات ، صناعة المعرفة.

المحيط الاجتماعي : المعروف ، العدالة ، تقوى الله ، الخير، مقاومة الظلم .

المسجد : الاتصال والتواصل ، الأخوة ، التربية ، التنمية الأخلاقية ، الحق .

بناء النموذج

$$Y_t = f (P_t , K_t , l_t , H) \qquad (1)$$

حيث تمثل الرموز على التوالي :

Y_t معدل الانتاج

P_t الأصول المادية

K_t رأس المال

l_t كمية العمل

H المد الغيبي

$$L_t = f (H) \qquad (2)$$

$$H = f(T) \quad (3)$$

$$T = f(I) \quad (4)$$

L كمية العمل

H المد الغيبي

T تقوى الله

I المؤسسات

دور التقوى في اشتقاق علاقة الانتاج الاسلامية

$$Dy/DT = Yp.\, dp/dT + Yk.dk/dT + Yl.dl/dT + YH.dH/dT + Yl\ (dl/df.df/dT.dT/dI.dI/dT) + YT\ (dl/df.df/dT.dT/dI.dI/dT) \quad (5)$$

حيث تمثل الرموز التالية :

YT الانتاج الحدي لتقوى الله

Yl الانتاج الحدي للعمل

$$Ydot = Yp.pdot + Yk.kdot + Yl.ldot + yf.fdot + yl.ldot \quad (6)$$

$$yf.fdot + yl.ldot = Ydot - (Yp.pdot + Yk.kdot + Yl.ldot) \quad (7)$$

حقيقة تبين لنا العلاقة رقم (7) الأثر الايجابي لمتغير التقوى " تقوى الله " في تعريف نموذج الانتاج المبني على الفقه الاسلامي حيث تمثل العلاقة المذكورة قيمة أكبر من انتاجية العمل من تلك التي تستهدفها النظرية التقليدية من خلال متغير الانتاجية الحدية لتقوى الله **yl.ldot**

خلاصة :

يعتبر التحليل السابق مدخلا الى تطوير علاقة انتاج كلية جديدة من منظور إدماج متغيرات غير معروفة في النموذج التقليدي ، ويخدم ذلك نظرية توازن الأسواق من ناحيتين اثنتين هما :

1 – معالجة مشكلة " جودة النموذج " وتقوية عدد المتغيرات المفسرة مما يحد من اللجوء الى المتغيرات المترابطة .

2 – نتائج أحسن لاختبار الفرضيات المعروفة في الاحصاء : اختبار ترابط المتغيرات ، اختبار ترابط الأخطاء ، اختبار التعريف ، اختبار الاستقرار ، وهذا على خلفية الميزة الواقعية للمتغيرات الجديدة كونها متغيرات تفسر سلوكا حقيقيا للأعوان الاقتصاديين .

ويمكننا إثبات ذلك من خلال دراسة احصائية لعينة من المجتمع تخضع لفرضيات النموذج المبينة في العنوان الفرعي الثالث ، وتتيح تقنيات القياس الاقتصادي هذه الامكانية .

إن من أبرز تطبيقات التقوى في سلوك الأعوان الاقتصاديين ضمن فرضيات النموذج سلوك الزكاة ، حيث تشكل هذه الأخيرة سوقا لتداول المال يتجاوز التطوع والصدقة الى التكوين الرأسمالي تحت شروط التوقع الرشيد لمخزون النقود وباقي الأوعية من زروع وغيرها .

وفي هذه الحالة يتشكل سوق جديد ومتميز هو سوق الزكاة يضم اليه : قوى التمويل ، قوى العمل ، قوى الانتاج والدولة .

وفي القسم الثاني من هذه الورقة سنعرض محاولة لمأسسة سوق الزكاة من خلال " بنك الزكاة الوطني " يتكفل بما يلي :

أولا – تكوين مخزون رأسمالي مناسب لحجم الثروة العائمة في الاقتصاد الكلي .

ثانيا – تنظيم سوق للعمل يتشكل من أبواب الزكاة القادرة على العمل .

ثالثا – تأطير سوق انتاجي تحكمه دالة انتاج متشكلة من العوامل الخاصة بالزكاة أي أموال المزكين واليد العاملة المناسبة لأبواب الزكاة .

رابعا – إدماج دالة انتاج الزكاة في نموذج الاقتصاد الكلي بما يساهم في ضبط أهداف التوازن : إدارة السعر والتضخم ، إدارة البطالة ، تحقيق التوقعات الرشيدة ، ضبط موازنة الدولة .

سادسا – تحقيق التنمية الجهوية من خلال سياسة البنك في نشر المشروعات والاستثمار المحلي .

خامسا – المساهمة في تحقيق الهدف الاجتماعي للاقتصاد أي الحد من الفقر ونشر العدالة في توزيع الثروة .

رابعا – حالة تطبيقية : بنك الزكاة الوطني

حالة مطابقة للقانون الجزائري

مقدمة :

تنطلق فكرة تصميم " البنك الوطني للزكاة " من فرضيات النموذج الكلي للاقتصاد حسب التحليل السابق ، أي من إدماج متغير التقوى في السلوك الاقتصادي للأعوان الاقتصاديين . وتعتبر كل من العائلات المكلفة بالزكاة والمؤسسات والدولة مصدر تراكم رأس مال الزكاة ، وتوفر أبواب الزكاة سوق العمل ، وتتشكل علاقة الانتاج الجديدة حسب النظرية الاقتصادية تماما : يمكن تطبيق نفس معادلة " كوب دوغلاس " .

وعليه ، فإن التدفق النقدي في هذه الحالة يتجاوز حدود الانتقال من يد الى يد أي من الغني الى الفقير ، يتجاوز ذلك الى تشكيل نموذج انتاج مبني على الزكاة بكل الخصائص التوازنية للأسواق .

ولا تعرض هذه الورقة الأجزاء التفصيلية للمؤسسة المالية " بنك الزكاة الوطني " تحت طائلة حقوق البحث خاصة وأن الموضوع يتعلق بمشروع فني وتطبيقي ، ولكنها تقدم البناء العام والخطوات الممكن اتباعها للوصول الى الهدف .

ويلتزم الباحث بتقديم التفاصيل وقيادة المشروع لأية جهة حكومية أو أهلية تطلب ذلك .

ورقة طريق تأسيس " بنك وطني للزكاة "

1. **LA FEUILLE DE ROUTE** :

La présente feuille de route a pour objectifs de définir :

1. Les principales étapes du processus à mettre en œuvre pour mener à terme le projet : **Zakat Fund**
2. La démarche nécessaire pour la réalisation de cette feuille de route ;
3. Le dispositif de suivi de sa mise en œuvre ainsi que
4. Le calendrier y afférent.

2.1 **PROCESSUS DE CONDUITE DU PROJET**

La conduite du projet de création en commun d'un Fonds d'investissement Islamique implique la mise en œuvre d'un processus qui s'articule autour des principales étapes ci-après :

Etape 1 : Finalisation et formalisation des discussions préliminaires engagées par les deux parties

Etape 2 : Lancement et réalisation de l'étude du projet .

Etape 3 : L'Elaboration de l'instrumentation juridique, réglementaire et organisationnel .

Etape 4 : Mise en place Effective du Fonds d'Investissement Islamique .

Démarche pour la réalisation de la feuille de route :

Calendrier de réalisation du projet

La conduite et la concrétisation du projet de création d'un Fonds d'investissement Islamique suivront le planning ci-après :

Etape 1 : Finalisation et formalisation des discussions préliminaires engagées entre le donneur d'ordre

Etape 2 : Lancement et réalisation de l'étude de projet

Etape 3 : Mise en place du cadre juridique, réglementaire et organisationnel

Etape 4 : Mise en place et démarrage effective du projet

Budget Nécessaire pour la Concrétisation du Projet

- Les charges locatives (loyers et entretiens)
- Masse salariale de l'équipe projet ;
- Frais de mission et perdiems (billets, hôtels, …)
- Acquisition du mobilier, équipements, matériel, logiciels de gestion ;